تحالف (وطن) يوزع شيكات الدعم لـ(89) مترشحة و محافظة (حجة) تتصدر النساء المترشحات

تحلف وطن يوزع شيكات الدعم للمرشحات المستقلات

فاطمة مدين ياسين تقدم شيك بتبرعات والدها

سمر يحيى محمد صالح تسلم شيك بتبرعات والدها

نبأ نيوز / ١٤ اكتوبر / نزار العبادي :

أعلن التحالف الوطني الطوعي لزيادة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية (وطن) أمس عن تبرع الأستاذ يحيى محمد عبد الله صالح – رئيس جمعية كنعان، رئيس اللجنة الشعبية لنصرة المقاومة– بمبلغ (٥) ملايين ريال لدعم الحملات الانتخابية للمترشحات المستقلات للمجالس المحلية، فيما تبرع الشيخ حميد الأحمر– رجل الأعمال– بمليوني، ومدين ياسين– رجل العمال بمليوني أيضاً.

وبحسب اللجنة المالية المنبثقة عن سكرتارية التحالف ومنظمات أخرى فقد بلغ إجمالي التبرعات المقدمة لدعم النساء المرشحات (٩,٢٦٨,٠٠٠) مليون ريالاً، قدمتها كلاً من الجهات التالية:

سهي باشرين – (٥,٠٠٠) ريال
فاطمة الحريبي– (٥,٠٠٠) ريال
مؤسسة برامج التنمية الثقافية(د. رؤوفة حسن)– (٢٠,٠٠٠) ريال
نازك الجرو – (٢٠,٠٠٠) ريال
أمل الباشا – (٢٠,٠٠٠) ريال
د. حسنية القادري – (٢٠,٠٠٠) ريال
رمزية الإرياني – (٥٠,٠٠٠) ريال
د. خديجة الهيصمي – (٥٠,٠٠٠) ريال
منتسبي اللجنة الوطنية للمرأة – (٧٨,٠٠٠) ريال
مدين ياسين – (٢) مليون ريال
الشيخ حميد الأحمر– (٢) مليون ريال
يحيى محمد عبد الله صالح – (٥) مليون ريال

الى ذلك أقام التحالف الوطني الطوعي لزيادة مشاركة النساء في الانتخابات (وطن) امس الخميس حفل توزيع شيكات الدعم المالي لحوالي (٨٩) مرشحة مستقلة لانتخابات المجالس المحلية (محافظات/ مديريات) المزمع إجراؤها في العشرين من أيلول/سبتمبر القادم.

واعتبر"وطن" على لسان الدكتورة رؤوفة حسن – سكرتارية التحالف– أن مبلغ الـ(١٠٠) ألف ريال المقدم لكل مرشحة هو جزء من عمل جماعي إسعافي بعد أن شعرت النساء أنهن لوحدهن، وبعد أن تخلت جميع الأحزاب والتنظيمات عن تقديم الدعم للمرشحات حتى هذه الساعة، معربة عن أسفها لذلك، وداعية إلى الوقوف مع النساء "لأن الديمقراطية لا تكتمل بدونهن".

وأشارت الى أن التحالف إذ يقدم هذا المبلغ للمرشحات المستقلات فإنه أيضاً لن يتخلى عن المرشحات في الأحزاب وسيقدم لهن كل الدعم الإعلامي والتعبوي اللازم لتمكينهن من المنافسة في الانتخابات أمام المرشحين الرجال.

ونوهت إلى أن صعوبات كبيرة واجهت التحالف في الحصول على كشف بأسماء المترشحات المستقلات من اللجنة العليا للانتخابات، وهو الشيء ذاته الذي واجهه المعهد الديمقراطي الأمريكي، مؤكدة أن أعداد المستقلات (٨٩) مرشحة ، وهناك واحدة أخرى لم يتم التأكد منها حتى الآن، وأن العدد الإجمالي للمترشحات اللواتي سيشاركن في الانتخابات المحلية لا يتجاوز (١٥١) مرشحة بعد الانسحابات.

كما دعت الدكتورة امة الرؤوف حسن الغرفة التجارية إلى استقبال النساء اللواتي يتم إرسالهن من التحالف، وتقديم الدعم اللازم للمرشحات.

من جهتها وقفت وميض شاكر– رئيسة لجنة الحشد في تحالف وطن– إكباراً لكل الذين دعموا المرشحات وقالت أنها تنحني تحية لكل الذين ساعدوا ودعموا المرشحات، كما حيت صمود المرشحات المستقلات في ظل الظروف التي يواجهنها، معربة عن جزيل شكرها وامتنانها للمانحين في القطاع الخاص، والمنظمات، والأشخاص الذين دعموا بأموالهم.

فيما استعرضت مها عوض، وانتصار سنان – من اللجنة الوطنية للمرأة– خطوات العمل في جمع التبرعات والجهود التي بذلت، والآلية التي تعمل بموجبها اللجنة المالية المتشكلة حديثاً لهذا الشأن، والتي أكدن أنها ستستمر بتقديم الدعم حتى آخر يوم من الدعاية الانتخابية، وان أي أموال ستصل اللجنة المالية سيتم توزيعها أولاً بأول، وكذلك ستعمل لا حقا على مراقبة الخروقات أثناء العملية الانتخابية.

كما تم الإعلان عن تصدر محافظة حجة بأعداد المرشحات المستقلات إذ بلغن (١٧) مرشحة، تأتي بعدها محافظتي تعز وذمار بـ(١٠) مرشحات مستقلات لكل منهما، و(٩) في الحديدة، و(٩) في حضرموت، و(٥) في كل من صنعاء وصعدة، و(٤) في كل من مأرب وإب، و(٣) في كل من أمانة العاصمة، لحج، أبين، المحويت، و(٢) في كل من عدن، شبوة، الجوف، عمران، ومرشحة واحدة في مأرب– بالنسبة للمستقلات فقط.

كما تحدث خلال الفعالية عدد من المرشحات المستقلات من عدة محافظات يمنية عن تجاربهن ، وطبيعة المشاكل التي يواجهنها، والمضايقات والضغوط التي يتعرضن لها من قبل الآخرين.

وتحدثت أيضاً رمزية الارياني – رئيسة اتحاد نساء اليمن– عن معوقات ترشيح المرأة اليمنية، ودور الاتحاد في الدفع بالنساء لترشيح أنفسهن سواء عبر مركزه الرئيسي بصنعاء أم فروعه في المحافظات، مؤكدة أن أبواب الاتحاد ستبقى مفتوحة لجميع المرشحات لتقديم الدعم اللازم لهن وتذليل مشاكلهن.

وهو ذات المحور الذي تناولته رشيدة الهمداني– رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة– التي أبدت استيائها من ضعف الدعم الحزبي المقدم للمرأة والتنصل عن الوعود التي قطعتها الأحزاب. وكان هناك أيضاً كلمة للناشطة أمل الباشا – رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان– التي وجهت من خلالها انتقادات لاذعة للمؤتمر الشعبي العام على تنصله من التزاماته في دعم المرأة ولأنه لم يقدم شيئاً حتى هذه اللحظة، مؤكدة أن عدد المرشحات أقل من اعدادهن في الانتخابات السابقة رغم مرور خمس سنوات على التجربة الماضية.

هذا وقد تم في نهاية الفعالية توزيع الشيكات من قبل اللجنة المالية على المرشحات التي حضرن الفعالية، فيما أعلن أن البقية في المحافظات سيتم إرسال المبالغ لهن بالطرق التي حددنها هن بعد التواصل معهن من قبل اللجنة. وأعلن (وطن) عن تبرع الأستاذ يحيى محمد عبد الله صالح – رئيس جمعية كنعان، رئيس اللجنة الشعبية لنصرة المقاومة– بمبلغ (٥) مليون ريال لدعم الحملات الانتخابية للمرشحات المستقلات للمجالس المحلية، فيما تبرع الشيخ حميد الأحمر– رجل الأعمال– بـ(٢) مليون، ومدين ياسين– رجل العمال بـ(٢) مليون أيضاً.

الاستاذة/ أمل الباشا تقدم الشيك الذي تبرعت به

مشاركة المرأة الانتخابية ليست هي المشكلة

آلاء الصفار

بعد أيام من فتح باب الترشح للانتخابات المحلية اصطدمت اللجنة العليا بأن عدد المرشحات محبط جداً، فعقدت اجتماعاً "طارئاً"، أعقبته مسيرة إلى دار الرئاسة والجميع يتحدث عن إعاقة حزبية لمشاركة المرأة كما لو أن هذه الأحزاب كانت بالأمس ترعى المرأة وتدير شئونها، وتهتم بقضاياها حتى تستحق العتاب أو اللوم..!

عندما يدور الحديث عن المرأة اليمنية لا أدري لماذا يحصر المعنيون مشكلتها في المشاركة الانتخابية، ولماذا يناقشون هذه المشكلة بلغة حزبية ويعلقون مصيرها ومستقبلها بالقرار الذي يمكن أن يتخذه هذا الحزب أو ذاك رغم علم الجميع أن المرأة لا تحظى بعلاقات تنظيمية جيدة في جميع الأحزاب، وأن وجودها فيها تحصيل ليس إلاّ، وإنها قد لا تدعى إلى الاجتماعات الحزبية إلاّ في المواسم الانتخابية، وأن بعض الأحزاب لديها موقف من موضوع مشاركتها الانتخابية.

ما حدث في اليمن من تدني عدد المرشحات هو في حقيقته ليس مشكلة انتخابية، أو حزبية، أو تشريعية – كما يعتقد البعض– بل مشكلة ثقافية واجتماعية لم تكن المرأة اليمنية أول ضحاياها بل سبقتها المرأة البحرينية ، والمرأة الكويتية اللواتي فشلن في تحقيق أي مشاركة سياسية.. بل باعتقادي أن المرأة اليمنية هي الأوفر حظاً في الجزيرة العربية لأنها موجودة فعلياً في القطاعات المهنية بمراكز قيادية رفيعة، وموجودة كوزيرة، وأصبحت تقود الاتحاد النسائي العربي، وما أكثر المبدعات اليمنيات في شتى المجالات.

لكن بالنسبة للانتخابات سيختلف الأمر قليلاً لأن القضية مرتبطة بخلفيات الثقافة الشرقية السائدة في مجتمعاتنا العربية.. فالذين يتحدثون اليوم عن حقوق المرأة ومشاركتها هم في حقيقة الأمر لا يؤمنون بهذه الحقوق داخل بيوتهم.. والذين نراهم متحمسين جداً لنقد الأحزاب على خذلانها للمرأة سواء كانوا سياسيين أو إعلاميين، أو ناشطين في منظمات الغالبية العظمى منهم يخجلون فتح مثل هذه الموضوعات في جلسات عائلية مع بعض أقربائهم، وقلما تجد بينهم من يؤمن أن من حق زوجته المشاركة حتى في رحلة سياحية إلى (شلالات بني مطر) أو (شبام) أو غيرها.. فهناك أعراف وتقاليد، ومجتمع مترامي الأطراف يفرض ثقافته على الواقع السياسي؛ وطالما نحن نتجاهل هذه الثقافة ، ونريد القفز فوق الواقع الاجتماعي بين يوم وليلة فأننا لا يمكن أن نتوقع مشاركة سياسية فاعلة للمرأة اليمنية.. وحتى لو نجحت هذه المرأة في القفز على الواقع بمساعدة حزبية فإنها ستصطدم بنفس الواقع خلال خدمتها اللاحقة، وستصاب بالإحباط دونما تحقيق القدر المأمول من التقدم والتطور.

لو راجعنا حساباتنا بشأن الجهد المبذول من أجل تمكين المرأة للمشاركة الانتخابية نجد أن هناك ما لا حصر له من الندوات، وحلقات النقاش، والحوارات المشتركة بين الأحزاب، وكذلك الدورات التدريبية التي أقامتها منظمات دولية ومحلية ، ناهيكم عن النشرات والبيانات، والدراسات التي أقيمت لهذا الشأن.. فهل يجرؤ أحد اليوم على تقييم جدوى كل ذلك!؟ وهل هناك من يسأل لماذا أفضت كل تلك الجهود إلى النتيجة الهزيلة في عدد المرشحات!؟ هل أن هؤلاء استغلوا اسم وشعارات المرأة لمصالح شخصية تقابلها فعاليات مظهرية، أم أنهم خانتهم مهاراتهم التدريبية، أم أنهم كانوا يعملون بالاتجاه الخطأ والزمن الخطأ!؟

لقد كتبت مراراً بهذا الشأن وحذرت من أن العاملين في تمكين المرأة يتمادون في تجاهل الواقع، ويدربون عدداً محدوداً من النساء مقابل تجاهلهم الملايين من اليمنيين الذين بيدهم قرار قبول المرأة أو رفضها.. لكن يبدو أن لا أحد يستمع لأحد .. وان البعض سعداء ببعض العبارات والجمل التي يحفظونها ويكررونها في كل مناسبة، معتقدين أنها نهاية الثقافة، وآخر الرأي، وأنهم لم يعودوا بحاجة إلى مزيد من الرأي والنقاش ووجهات النظر.

إذن مشكلتنا ليست في الأحزاب، ولا التشريع القانوني، بل في المعنيين بتهيئة الظروف الثقافية والاجتماعية اللازمة للقبول بالمرأة كشريك سياسي.. وهو ما جعلنا في وادي بينما المجتمع في واد آخر "وكلاً يغني على ليلاه" حتى حان موعد الاستحقاق الانتخابي واكتشفنا حقيقة الخطأ الذي وقعنا فيه.. ومع هذا ما زال الكثير من الناس يتحدث عن أن الأحزاب وحدها المسئولة، وأن الدولة معنية بتبني قرار سياسي يفرض المرأة كمرشحة، متجاهلين أن القرار السياسي لا يستطيع أن يفرض على الناخب اختيار المرأة بأي حال من الأحوال.

د. حسنية القادري تسلم الشيك الذي تبرعت به

اختي الناخبة

ممارسة المرأة لحقها في الانتخاب تأكيد رئيس الجمهورية لدورها الفاعل في بناء يمن الحرية